

رهان أفريقي على الشراكة الفعالة لتحسين البنى التحتية

مطالب بمضاعفة مشاريع التهيئة والموانئ لتعزيز استدامة الاقتصادات واستيعاب الانفتاح التجاري



بنية تحتية في حاجة إلى التهيئة

وتطمح الدول الأعضاء في الاتحاد إلى أن تؤدي الاتفاقية إلى رفع نسبة المبادلات التجارية بين الدول الأفريقية من 16 إلى 33 في المئة من إجمالي تجارتها الخارجية. ودخلت منطقة التبادل التجاري الحرة الأفريقية حيز التنفيذ في 30 مايو 2019.

وكان من المقرر أن تدخل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية حيز التنفيذ في الأول من يوليو، لكن لم يتمكن تطبيق ذلك بعد أن أجبر الفايروس على فرض إغلاق واسع النطاق للحدود وأوقف المحادثات بين الحكومات بشأن إلغاء الرسوم الجمركية.

ومن المحتمل الآن أن يبدأ العمل بها من بداية 2021. ومن المتوقع أن تكبد الجائحة أفريقيا فاقدًا في الناتج الاقتصادي بما يصل إلى 79 مليار دولار هذا العام وحده مع الخطر الإضافي لفقدان الملايين من الوظائف.

ويجمع خبراء الاقتصاد على أن المنطقة التجارية الأفريقية ستكون فرصة ثمينة للاستثمار في البنى التحتية، فيما ستكون هذه الأهداف في صالح الصين التي دخلت على الخط الأفريقي منذ البداية لتتولى ترسيخ ركائز اتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية ببنية تحتية اقتصادية قوية.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا تساعد على تجاوز العجز في البنية التحتية

وتعد منطقة التجارة الحرة الأفريقية الأكبر في العالم بتعداد سكاني يتجاوز 1.2 مليار نسمة، وحجم مبادلات تجارية تتجاوز 3 تريليونات دولار سنويا.

إلى البنية التحتية، مشيرا إلى أن هذه الفجوة المقدرة بتكلفة مالية كبيرة تتطلب المزيد من التعبئة، مضيفا أنها فجوة تكلف البلدان الأفريقية 2 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا.

ونظمت هذه الندوة تحت رعاية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك مشاريع التجهيزات العمومية من أجل تنمية مستدامة ونمو اقتصادي.

وركز المؤتمر على عرض المشاريع الحالية والقابلة للتمويل في إطار الشراكات، وتطوير المشاريع الحالية وإبراز الفرص المتاحة في مجال التجهيزات في القارة الأفريقية.

وشارك في المؤتمر عدد من الخبراء والشركاء والمستثمرين والمسؤولين من نحو 30 دولة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا.

أفضل لخدمات النقل والخدمات اللوجستية وأخيرا التأثير الإقليمي والقاري في البنية التحتية للنقل وقطاع اللوجستيك.

وقال إن الوزارة تواصل من خلال المحور الأخير الوفاء بالتزاماتها مع شركائها الأفارقة لصالح شراكة قادرة على منح القارة فرصة حقيقية للشروع في تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

من جانبه، أكد مايك موكيلة باميديل سلاو، رئيس قسم التجهيزات والشراكة المركزي الذي يوليه البنك للتنمية وتطوير البنيات التحتية الأساسية في أفريقيا كما يتضح من جهوده لتعزيز وتمويل المشاريع ذات الصلة وتقديم حلول مبتكرة.

وأشار إلى أن أحد أكبر التحديات التي تواجه أفريقيا هو الحاجة المتزايدة

تراهن الدول الأفريقية على شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ خطط إصلاح البنية التحتية الضرورية لتطبيق الاستثمارات الكثيفة بتحرك الأنشطة الاقتصادية على قواعد مستدامة، في ظل ترقب انطلاق منطقة التجارة الأفريقية الحرة التي تتطلب بنى تحتية قوية لتحسين أداء مشاريع النقل والموانئ والسكك الحديدية.

وأضافت ساهر "مع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن النجاح الدائم لهذه الشراكات يعتمد بشدة على جودة إعداد المشروع ودقته واعتماد الشفافية في منح العقود". وأشارت إلى أنه "في السياق الحالي الذي يتسم بانتشار وباء كوفيد - 19، قام المغرب بوضع الأسس والمرتكزات الرئيسية لإحداث الانتعاش الشامل مع حشد وتكثيف الاستثمارات العامة من أجل تنشيط الاقتصاد".

وقالت إنه مع ذلك "لا يمكن للاستثمار العام المدعوم مباشرة من الدولة أن يذهب بعيدا، ومن هنا تأتي الحاجة إلى ابتكار سبل جديدة من أجل التمكن من تعزيز هذه الاستثمارات من خلال الاعتماد على آليات مبتكرة من حيث التمويل، وإسليم الشراكات بين القطاعين العام والخاص".

ومن جهته، أكد المدير العام للاستراتيجية والموارد بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والمياه عادل باهي، أن تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشكل أحد دعائم تنفيذ السياسات العامة، وإسليم تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وتطرق إلى المبادرات التي تجري على صعيد وزارة التجهيز والنقل وفق خطط رئيسية تعطي الفترة الممتدة للعام 2040 وتهم تأهيل قطاعات الطرق والطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ، مما يعكس استراتيجية استباقية لتقوية وتحديث شبكات البنية التحتية الضخمة على الصعيد الوطني.

وقال إن "هذه البرامج جعلت المملكة حلقة وصل قوية في سلسلة التجارة العالمية بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب"، مضيفا أن "الوزارة منخرطة بإصرار في عملية تسمح بتعزيز المنجزات وتطويرها وتقوية الشراكات مع القطاع الخاص".

وأكد في هذا السياق أن الوزارة تركز على أربعة محاور استراتيجية تهتم بتأهيل البنية التحتية في خدمة النمو الاقتصادي والتماكك الاجتماعي، وجودة وسلامة واستدامة ومرورة البنية التحتية وخدماتها، والنهوض بالنقل واللوجستيك، من أجل كفاءة وتنافسية

الرباط - تتطلع الدول الأفريقية وعلى رأسها المغرب إلى مضاعفة مخططات التنمية بالنسبة للبنية التحتية التي تسببت في فجوة كبيرة في الاقتصاد حيث تهدف الرباط لدعوة الدول الأفريقية إلى شراكة حقيقية تدعم الاحتياجات المتزايدة للأفارقة.

ويشكل عائق البنية التحتية المهترئة عقبة أمام مشروع المنطقة التجارية الأفريقية الحرة التي تشكل فرصة استثمارية واعدة تفتقر على دول القارة تحسين البنى التحتية لقص الاستثمارات وتحسين أداء الصناعة والتجارة والخدمات.



وفي هذا السياق نقلت وكالة أنباء المغرب عن نجاة ساهر نائبة مدير المؤسسات العامة والخصوصية بوزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري، قولها إن "استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا يمكن أن يساعد في تجاوز العجز في البنية التحتية ودعم الاحتياجات المتزايدة للسكان الأفارقة والتي من المتوقع أن تضاعف بحلول عام 2050".

وقالت ساهر في تدخلها خلال افتتاح المؤتمر الثاني عشر للشراكة بين القطاعين العام والخاص في أفريقيا 2020 المنظم يومي 1 و2 ديسمبر تقنيا الفيديو، إنه "يجب على أفريقيا حتما تعزيز بنيتها التحتية لدعم احتياجات السكان الأفارقة"، مبرزة أهمية استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل سد العجز وتسريع الاستثمارات.

وتشكل هذه الشراكات عامل تسريع للاستثمار العام من خلال حشد الأموال والقدرة على الابتكار والتمويل والإدارة لتلبية احتياجات تطوير البنية التحتية والنهوض بالخدمات بالنظر إلى صعوبة القطاع العام في التعامل مع الطلب المتزايد على السلع والخدمات.

نشاط المصانع الصينية يشهد أسرع نمو منذ عقد

بكين - أظهرت مؤشرات الثلاثاء، توسع نشاط الصناعة الصينية الشهر الماضي بأسرع وتيرة منذ عقد، في أحدث إشارة إلى أن ثاني اقتصاد في العالم بخير وعلى مسار التعافي من تبعات أزمة فايروس كورونا.

وجاء مؤشر مديري الشراء الصيني الذي نشرته مؤسسة تشاينكس الإعلامية بعد يوم من إظهار الأرقام الرسمية أيضا، مؤكدا على نمو هو الأسرع منذ أكثر من ثلاث سنوات.

ومؤشر مديري الشراء هو معيار رئيسي لنشاط المصانع في الدول الصناعية، ويغطي مؤشر تشاينكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يرى فيه البعض انعكاسا أكثر دقة للاقتصاد الصيني مقارنة بالأرقام الرسمية الحكومية التي تعمل على تتبع حالة الشركات الضخمة التابعة للدولة.

وحطم المؤشر الذي سجل نسبة 54.9 في المئة في نوفمبر، التوقعات التي كانت قريبة من نتيجة مؤشر أكتوبر البالغ 53.6 في المئة، وهو الأقوى منذ أكتوبر 2010. والجدير بالذكر أن أي رقم يفوق نسبة 50 في المئة يعد نموا.

وتقول البيانات إن شركات التصنيع سجلت "ارتفاعا كبيرا ومتسارعا في الإنتاج" خلال نوفمبر الماضي، وعزت ذلك إلى زيادة في حجم الطلب، والتعافي من الاضطرابات التي تسببت فيها كوفيد - 19 في وقت سابق هذا العام.

وقالت تشاينكس "تشير البيانات الأساسية إلى أن الطلب الداخلي الأكثر

الشركات الأميركية تقتنص فرص الاستثمار في البنى التحتية في ليبيا

وتتصاعد وتيرة إعمار الدول المدمرة بعد الحروب والنزاعات والتحولت، كما تتزايد وتيرة الحصول على فرص استثمارية في البنية الأساسية والمرافق العامة، وتستحوذ قوى كبرى على جزء كبير من "مكة" إعادة إعمار الدول التي دمرتها الحروب.

وتعد الولايات المتحدة أكبر رايح في هذا المجال عبر شركة "بكتل"، وهي ذراعها الاستثمارية المتخصصة في إعادة إعمار الدول، وكان لها النصيب الأكبر في مشروعات إعادة الإعمار في العراق.



ريتشارد نورلاند
التسوية السياسية
تحقق إصلاحات تزيد
جاذبية الاستثمار

وتكشف التقرير السنوي للشركة الأميركية عن استثمارات في نحو 53 نقطة استثمارية حول العالم، جنت من خلالها إيرادات بنحو 25.5 مليار دولار عام 2018، فضلا عن فوزها بعقود جديدة قيمتها 17.3 مليار دولار ما يعزز أسبقيتها في المجال على حساب المنافسين.

وتشهد دول، مثل ليبيا وسوريا واليمن، صراعات دمرت جزءا كبيرا من بنيتها الأساسية، فضلا عن حاجة العراق إلى مشروعات ضخمة لإعادة تأهيل اقتصاده.

الولايات المتحدة، وفق بيان للسفارة الأميركية. وهدف الاجتماع، بحسب البيان الصادر الأربعاء، إلى "تبادل الآراء بشأن العملية السياسية المتطورة في ليبيا وأفاق تحسين مناخ الأعمال للاستثمار الأميركي فيها".

ولفت قادة الأعمال خلال الاجتماع إلى أن "زيادة الاستثمار في ليبيا تتطلب استقرارا سياسيا طويل الأجل، وشفافية في القرارات الاقتصادية، واتفاقية طويلة الأجل بشأن إدارة الإيرادات".

وأضافوا أن "الاستثمارات في ليبيا تتطلب أيضا بيئة أعمال أكثر تمكينا، بما في ذلك موافقة البنك المركزي في الوقت المناسب وبشكل متنسق على طلبات الاعتماد التي يطلبها المستوردون الليبيون للوفاء بالمدفوعات لشركائهم التجاريين الأجانب".

فيما أشاد السفير نورلاند بالعملية السياسية الجارية حاليا في ليبيا، معتبرا أنها "توفر فرصة فريدة للقادة السياسيين والاقتصاديين الليبيين لتحقيق إصلاحات تجعل بلدهم شريكا قويا وموثوقا لاستثمارات القطاع الخاص".

وأعربت شركات أميركية عن رغبتها في نشر خبراتها الفنية ومواردها المالية للمساعدة على إعادة بناء البنية التحتية والاقتصاد في ليبيا.

جاء ذلك خلال اجتماع افتراضي استضافته غرفة التجارة الأميركية في ليبيا، بمشاركة سفير واشنطن لدى طرابلس ريتشارد نورلاند، وشركات من

طرابلس - تتطلع الشركات الأميركية إلى الاستثمار في البنى التحتية في ليبيا والمشاركة في خطط إصلاح الاقتصاد لإعادة إعمار البلد وتلافى آثار سنوات من الحروب والنزاعات، في وقت تترقب فيه الكثير من الدول استقرارا سياسيا يمكن من الشروع في إنجاز مخططات التنمية.



الانقاص فرصة للاستثمار